إشكاليات الخطاب السلفى

سمير العركى

المقدمة

رغم أن الحالة السلفية استطاعت أن تحفر لها مكانًا بارزًا فى عمق الحالة الإسلامية منذ سبعينيات فإنها تميزت بحالة من الركود والكمون النسبيين؛ لذا لم تبرز كحالة مؤثرة على الساحة المصرية إلا بعد نجاح ثورة يناير، حيث فوجىء المجتمع المصرى بحشود هائلة من الشباب ذى المظهر الموحد يملأ الميادين والطرقات، خاصة مع أول استحقاق ديمقراطى تشهده مصر بعد الثورة خلال الاستفتاء على تعديل بعض مواد الدستور فى ١٩ مارس ٢٠١١، وقد ظهر جليًّا حينها مدى قوة التيار السلفى عندما استطاع أن يساهم فى توجيه الرأى العام المصرى للتصويت بـ « نعم» بنسبة تجاوزت ٧٧٪، متعللًا حينها بأن «نعم» ستضمن عدم المساس بهوية مصر الإسلامية وعدم الاقتراب من المادة الثانية للدستور الخاصة بكون مبادئ الشريعة الإسلامية هى المصدر الرئيسى للتشريع.

بروز التيار السلفى بتلك الصورة سبب دهشة كبيرة فى الشارع المصرى؛ فرغم وجوده لعقود طويلة فإنه ظل منزويًا مبتعدًا عن الأضواء بفعل القبضة الأمنية القوية التى استطاعت أن تضع للتيار السلفى حدودًا غير مسموح له بتخطيها أو تجاوزها.

وكان دخول التيار السلفى لحيز الأضواء إيذانًا ببدء حالات نقاشية عن ماهية أفكاره ومدى استعداده للجمع والتوفيق بين الأصالة التى يجنح إليها باستلهام خطى السلف وبين المعاصرة بقيمها وآلياتها، كما تمددت النقاشات واتسعت حول مدى قبول

obeikandl.com

السلفيين للديمقراطية وتداول السلطة خاصة بعد تأسيس حزب النور، الذى تمكن من الفوز بحوالى ٢٥ ٪ من مقاعد مجلس الشعب فى مفاجأة أذهلت الجميع نظرًا لحداثة تكوينه واشتغاله بالسياسة.

وتأتى هذه الورقة كمحاولة لتلمس إشكاليات الخطاب السلفى المعاصر خاصة بعد ثورة يناير، وهى المحاولة التى تكتنفها العديد من المصاعب البحثية، ومنها:

١ـ عدم انتظام التيار السلفى العام فى سلك فكرى واحد، ولكنه عبارة عن فسيفساء فكرية تتشظى تبعًا لانتشار « المشايخ» وتواجدهم، مما يوقعنا فى إشكالية التعميم الخاطئ؛ فما يلتزم به « شيخ» ما أو مجموعة ما قد لا تلزم غيرهم.

٢ـ قلة الأدبيات التى تعالج الإشكاليات الفكرية المتجددة فى الحياة المعاصرة؛ نتيجة ابتعاد التيار السلفى عن الشأن العام لسنوات طويلة.

٣ـ وبالرغم من هذه المصاعب فإن المأمول أن تحاول هذه الورقة الإجابة على بعض الأسئلة الهامة والضرورية والتى تشكل فى مجملها الإشكاليات التى أشرنا إليها من ذى قبل.

فمن الضرورى أن نحاول استجلاء كيف انتقل الخطاب السلفى من حيز «الإيديولوجيا» إلى فضاء «البراجماتية»؟ وما مظاهر هذا الانتقال؟ وكيف سيؤثر على التيار السلفى نفسه؟.

كما سنحاول رصد إشكالية الاجتهاد داخل المنظومة السلفية، وكيف عجز الفعل الاجتهادى عن مساعدة التيار السلفى فى استيعاب التطورات الحادة التى حدثت بعد الثورة؟.

إلى غير ذلك من الأسئلة الهامة التى تحاول الورقة الإجابة عنها.

ولكن قبل الولوج فى متن الورقة الأساسى يجب البدء بتعريف كلمة «سلفية».

عرف ابن منظور كلمة «سلف» فى لسان العرب بقوله[1]: والسَّالِفُ المتقدمُ والسَّلَفُ والسَّلِيفُ والسُّلْفَةُ الجماعَةُ المتقدمون وقوله ـ عز وجل ـ فجعلناهم سَلَفًا ومَثلًا للآخرين ويُقرأُ سُلُفًا وسُلَفًا والسلف أيضًا: من تقدمك من آبائك وذوى قرابتك الذين هم فوقك فى السن والفضل؛ ولهذا سمى الصدر الأول من التابعين السلف الصالح، ومنه حديث مذحج: نحن عباب سلفها أى معظمها وهو الماضون منها أ . هـ.

أما عن تعريف الكلمة الاصطلاحى فيعرفها الشيخ محمد بن صالح العثيمين ـ رحمه الله ـ إجابة على سؤال وجِّهَ له بقوله[2]: «السلفيَّة هى اتباع منهج النبى ـ صلى الله عليه وسلم ـ وأصحابه؛ لأنهم هم الذين سلفونا وقدمونا وتقدموا علينا، فاتباعهم هو السلفية وأما اتِّخاذ السلفيَّة كمنهج خاص ينفرد به الإنسان ويضلل من خالفه من المسلمين ولو كانوا على حقٍّ واتخاذ السلفية كمنهج حزبى فلا شكَّ أن هذا خلاف السلفيَّة.

السلفية اتباع منهج السلف عقيدة وقولًا وعملًا وائتلافًا واتفاقًا وتراحمًا وتوادًّا كما قال النبى ـ عليه الصلاة والسلام ـ: (مثل المسلمين فى توادهم وتراحمهم وتعاطفهم كمثل الجسد الواحد) أو قال: (مثل المؤمنين فى توادهم وتعاطفهم وتراحمهم كمثل الجسد الواحد إذا اشتكى منه عضو تداعى له سائر الجسد بالحمى والسهر).

السلف كلهم يدْعون إلى الإسلام والالتئام حول كتاب الله و سنَّة رسوله ـ صلى الله عليه وآله سلم ـ، ولا يضلِّلون مَن خالفهم عن تأويل، اللهم إلا فى العقائد، فإنهم يرون أن من خالف فيها فهو ضال. أما المسائل العمليات فإنهم يخففون فيها كثيرًا لكن بعض من انتهج السلفيَّة فى عصرنا هذا صار يضلِّل كل من خالفه ولو كان الحق معه، واتَّخذها بعضهم منهجًا حزبيًّا كمنهج الأحزاب الأخرى التى تنتسب إلى الإسلام، وهذا هو الذى يُنكَر ولا يُمكن إقراره، ويقال: انظروا إلى مذهب السلف الصالح ماذا يفعلون فى منهجهم وفى سعة صدورهم للخلاف الذى يسوغ فيه الاجتهاد، حتى إنهم كانوا يختلفون فى مسائل كبيرة، فى مسائل عقديَّة، وفى مسائل عمليَّة، فتجد بعضَهم ـ

١ ابن منظور، لسان العرب، طبعة دار الحديث، ٢٠٠٣، المجلد الرابع ـ باب السين.

٢ سلسلة لقاء الباب المفتوح ـ للشيخ محمد بن صالح العثيمين رحمه الله ـ شريط رقم ٥٧ .

مثلًا ـ يُنكر أن الرسول ـ صلى الله عليه وسلم ـ رأى ربَّه، وبعضهم يقرُّ بذلك، وبعضهم يقول: إن الذى يُوزن يوم القيامة هى الأعمال، وبعضهم يرى أن صحائف الأعمال هى التى تُوزن، وتراهم ـ أيضًا ـ فى مسائل الفقه يختلفون كثيرا، فى النكاح، فى الفرائض، فى العِدَد، فى البيوع، فى غيرها، ومع ذلك لا يُضلِّل بعضهم بعضًا .

فالسلفيَّة بمعنى أن تكون حزبًا خاصًّا له مميزاته ويُضلِّل من سواهم :نقول هؤلاء ليسوا من السلفيَّة فى شىء. ويقول الشيخ صالح آل الفوزان: «السلفية هى السير على منهج السلف من الصحابة والتابعين والقرون المفضلة فى العقيدة والفهم والسلوك، ويجب على المسلم سلوك هذا المنهج». أما الإمام السفارينى[١] فيعرفها بقوله[٢]: المراد بمذهب السلف: ما كان عليه الصحابة الكرام ـ رضوان الله عليهم ـ وأعيان التابعين لهم بإحسان، وأتباعهم وأئمة الدين ممن شهد لهم بالإمامة وعرف عظم شأنهم فى الدين وتلقى الناس كلامهم خلفًا عن سلف، دون من رمى ببدعة أو اشتهر بلقب غير مرضى، مثل الخوارج والروافض والقدرية والمرجئة والجبرية والجهمية والمعتزلة والكرامية ونحو هؤلاء.

أما عبد الرحمن عبد الخالق الذى يعتبره سلفيو مصر بمثابة الأب الروحى لهم فيعرف السلفية بقوله[٣]: « وهذه هى السلفية، تعنى فى جملتها الاتباع المستبصر لنصوص القرآن والسنة، واحترام العلماء الذين قاموا بفهم هذا الدين وتبليغه، واقتفاء آثارهم فى ذلك».

وفى محاولة للبحث عن الجذور التاريخية للسلفية يقول الباحث السلفى علاء بكر:[٤]

١ هو محمد بن أحمد بن سالم السفارينى، شمس الدين، أبو العون (١١١٤ – ١١٨٨ هـ = ١٧٠٢ ـ ١٧٧٤ م) عالم بالحديث والأصول والأدب، محقق. ولد فى سفارين (من قرى نابلس) ورحل إلى دمشق فأخذ عن علمائها، وعاد إلى نابلس فدرس وأفتى، وتوفى فيها. وله العديد من المصنفات والمؤلفات النافعة .

٢ لوامع الانوار، م١ـ ص٢٠

٣ عبد الرحمن عبد الخالق، الأصول العلمية للدعوة السلفية .

٤ علاء بكر الجذور التاريخية لظهور مصطلح السلفية ـ دراسة منشورة على موقع صوت السلف، ٥ رجب ١٤٣٠هـ، ٢٧ يونيو ٢٠٠٩.

فالسلفية هى المدرسة التى حافظت على ما كان عليه صحابة النبى ـ صلى الله عليه وسلم ـ فى المنهج والاعتقاد خاصة بعد أن ظهر الافتراق العقائدى فى الأمة، وكثرت الفرق المختلفة التى خالفت ـ وخرجت ـ عن منهج الصحابة وما اعتقدوه، وقد تعددت مسميات هذا المذهب ـ أو قل: ترادفت ـ مع ثبات المضمون، فلما كان علماء الحديث فى زمن التابعين هم ورثة علم الصحابة ـ رضى الله عنهم ـ وفهمِهم للكتاب والسنة؛ تَسَمَّى السائرون على منهج وعقيدة الصحابة بـ: «أهل الحديث».

ولما تفاقمت البدع وشذ أهل الأهواء عن الجماعة فى المنهج والاعتقاد؛ تسمى المتمسكون بمنهج وعقائد الصحابة وأهلِ الحديث فى عهد تابعى التابعين بـ«أهل السنة والجماعة» فى مقابلة «أهل البدعة» من المعتزلة، والخوارج، والمرجئة، والرافضة، ونحوِهم، ولما حاول الخَلَفُ من الأشاعرة نصرةَ عقائد سلف الأمة بالمنهج العقلى ـكطريقة المبتدعة من المتكلمين؛ سـُمِّىَ المتمسكون بمنهج السلف بـ «السلفيين»، فظهور مصطلح «السلفية» من الناحية التاريخية ارتبط بظهور «مذهب الخلف» من الأشاعرة الذين زعموا نصرة عقائد السلف بمنهج المتكلمين

وحول حواز التسمية بالسلفية يقول ابن تيمية[1] ـ رحمه الله تعالى ـ[2]: لا عيب على من أظهر مذهب السلف وانتسب إليه واعتزى إليه، بل يجب قبول ذلك منه بالاتفاق فإن مذهب السلف لايكون إلا حقًّا.

ويقول الشيخ صالح آل فوزان [3]:كيف يكون التمذهب بالسلفية بدعة و البدعة ضلالة، وكيف يكون بدعة وهو اتباع السلف واتباع مذهبهم واجب بالكتاب والسنة وحق وهدى.

http://www.salafvoice.com/article.php?a=3405

١ هو شيخ الإسلام أبو العباس أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام بن عبد الله بن محمد بن الخَضِر بن محمد بن الخضر بن على بن عبد الله، ابن تيمية. وُلِد بحرَّان سنةَ ٦٦١هـ وتوفى سنة ٧٢٨ هـ صاحب المؤلفات العظيمة والكثيرة والتى تشهد بعلو قدره فى العلم ويعتبر أحد المجددين القلائل.

٢ مجموع الفتاوى،م ـ ٤ص ١٤٩.

٣ البيان، ص ١١٦.

وكان الإمام محمد عبده يميل فى أواخر حياته إلى مذهب السلف كما يقول الشيخ محمد رشيد رضا، فى تفسير المنار عند تفسير قوله تعالى[1]:«أولئك جزاؤهم أن عليهم لعنة الله والملئكة والناس أجمعين»، [البقرة آية ٨٧]، قال رحمه الله ـ:«والأستاذ الإمام (أى محمد عبده) كان سلفى العقيدة فى سنيه الأخيرة التى عرفناه فيها، فلا يبالى بإمضاء جميع الصفات على ظاهرها مع التنزيه» أ .هـ.

لذا يقول: «وارتفع صوتى بالدعوة إلى أمرين عظيمين: **الأول**: تحرير الفكر من قيد التقليد وفهم الدين على طريقة سلف الأمة قبل ظهور الخلاف، والرجوع فى كسب معارفها إلى ينابيعها الأولى، واعتباره (أى الدين) ـ ضمن موازين العقل البشرى التى وضعها الله لترد من شططه وتقلل من خلطه».

يقول د. محمد عمارة متحدثًا عن مستقبل التجديد الفكر الإسلامى وموقف الإمام محمد عبده منه[2]:

وثانى هذه الأصول هو التجديد الذى يؤدى إلى:

- تحرير الفكر قيد التقيد.
- فهم الدين على طريقة سلف الأمة، قبل ظهور الخلاف.
- الرجوع فى كسب معارف الدين إلى ينابيعها الأولى.
- اعتبار الدين من ضمن موازين العقل البشرى.
- إصلاح أساليب اللغة العربية.
- التمييز بين ما للحكومة من حق الطاعة على الشعب. وما للشعب من حق العدالة على الحكومة.

١ محمد رشيد رضا، تفسير المنار.

٢ د./ محمد عماره، مستقبلنا بين التجديد الإسلامى والحداثة الغربية، مؤتمر التجديد فى الفكر الإسلامى ٢٠٠١.

openkandil.com

وهو تجديد كما يقول الإمام محمد عبده: «خالفتُ فيه وفى الدعوة إليه رأى طلاب علوم الدين ومن على شاكلتهم. (من أهل الجمود والتقليد) ـ وطلاب فنون هذا العصر ومن هو فى ناحيتهم ـ (من أهل الحداثة والتغريب)».

مجموع التعريفات السابقة يضعنا أمام العديد من الملاحظات الهامة:

١ـ السلفية لا تعتبر مذهبًا مستقلًّا بذاته بل هى انتماء فكرى لمرحلة تاريخية معينة تعين على الفهم الصحيح والدقيق للكتاب والسنة.

٢ـ نشأة المصطلح ـ كما يقول علاء بكر فى مقابل مذهب الخلف الذى مثله الأشاعرة على حد تقريره ـ أدى إلى احتلال الأمور العقائدية مرتبة الصدارة فى خطابات السلفيين المعاصرين، وكان جزءً كبيرًا منها منصبًّا على منازلة المعتزلة والأشاعرة وغيرهم فى مسائل كلامية صارت فى ذمة التاريخ ورهنًا بمجالات البحث الأكاديمى ولم يعد لها وجود فى حياة المسلم المعاصر.

٣ـ التعريفات السابقة للسلفية والتى تشترك فى رد الفكر السلفى إلى القرون الأولى فى فهم الدين توسع من المنضوين تحت سقفها؛ إذ إن كثيرًا من المسلمين المعاصرين ينطلق من أرضية تلك القرون فى فهم نصوص الكتاب والسنة.

١. إشكاليات الخطاب السلفى

يجب أن نفرق فى البداية تفريقًا معرفيًّا ضروريًّا بين «المنهج» السلفى و«الخطاب» السلفى، فالأول هو ما يمكن أن نضعه فى مقابل «الحداثة» التى تسعى إلى إحداث قطعية معرفية بالماضى؛ إذ يسعى المنهج السلفى إلى فهم الدين كما فهمه صحابة الرسول الكريم (صلى الله عليه وسلم) والتابعين وتابعى التابعين.

أما الخطاب السلفى فيمكن أن نعرفه بأنه « مجموعة التصورات والرؤى التى تعنى بشؤون المجتمع السياسية والثقافية والاجتماعية والاقتصادية والفكرية والتى تنسب لمجموعة ما تتخذ من الانتساب لفهم سلف الأمة شعارًا لها».

ومن هنا ندرك الفروق الجوهرية بين « المنهج» و « الخطاب»؛ فالأول منهجية عامة يكاد عموم المسلمين يلتزمون بها، أما الثانى فهو متحيز فى نطاق مجموعة ما يعبر عنهم وينطلق من محيط أفكارهم. حتى لا نقع فى خطأ الخلط بين الاثنين فننسب اجتهادات أى مجموعة سلفية إلى عموم سلف الأمة من القرون الأولى للإسلام وما يليها [1].

وبديهيًّا، فإن الإشكاليات التى تسعى هذه الورقة إلى معالجتها لازمة للخطاب دون المنهج.

إشكالية المطلق والنسبى (الإيديولوجى والبراجماتى)

تمثل ثنائية المطلق والنسبى أحد أهم الإشكاليات داخل الخطاب السلفى، بل عموم الحركة الإسلامية؛ فطيلة العقود الماضية كان الخطاب متمرسًا خلف مقولات لم يتم اختبارها أو التأكد من صحتها ونفعها.

ففى حيز الإيديولوجيا كنا أمام خطاب زاعق يتميز بميله للتحريم والرفض المطلق لمعظم قيم العصر الحديث ومفاهيمه دون بذل الجهد فى محاولة التقريب أو بناء نموذج مقارب منتميًا للقيم والأسس الإسلامية؛ فعلى سبيل المثال كان الخطاب السلفى مصرًّا على «تكفير» الديمقراطية كمفهوم وممارسة باعتبارهًا افتئاتًا على حق الله تعالى، فَشَنَّ رموز السلفيين غارات متعددة على المفهوم وأخذوا فى طريقهم جماعة الإخوان المسلمين التى كانت الوحيدة ـ تقريبًا ـ بين فصائل الحركة الإسلامية قبل الثورة المهتمة بالانتخابات البرلمانية فرأينا، هجومًا كاسحًا من الدكتور عبد المنعم الشحات (المتحدث الرسمى للدعوة السلفية بالإسكندرية) على جماعة الإخوان قبل الثورة إذ رأى أن[2]، الإخوان يدفعون ثمنًا باهظًا للدخول فى لعبة «الديمقراطية»، وهى غير إسلامية فى الأصل مما اضطرهم إلى تنازلات وصلت فى حدتها إلى حد

١ـ من واقع التجربة والمعايشة؛ فللأسف الشديد هذا الخلط المشار إليه تراه بكثرة لدى ناشئة المدارس السلفية نتيجة الخطاب المتداول، والذى يعمم صورة ذهنية حتى ولو لم يقصد بأن الانتساب إلى سلف الأمة فهمًا وإدراكًا لمرامى الدين مقصور على المدارس السلفية فقط.

٢ـ عبد المنعم الشحات، مقال له بعنوان: «السلفيون والسياسة .. أسباب المقاطعة».

بوادر خلاف حاد حول انضمام الدكتور «عصام العريان» إلى مكتب الإرشاد؛ لميله إلى تقديم مزيد من التنازلات فى سيل الاندماج فى اللعبة الديمقراطية، بما فى ذلك الاعتراف الضمنى بـ«الوصاية الأمريكية» على التجربة الديمقراطية فى مصر، وله فى ذلك مقالات بعنوان: «الإخوان المسلمون وأمريكا: جدل المبادئ والمصالح .. حوار ضائع يبحث عن شريعة، وعن أجندة، وعن مستقبل!».

ويضيف الشحات: وبينما يفضل الإخوان الخوض مع كل هذه المخاطر من الهيمنة الأمريكية إلى التحالف مع الأحزاب العلمانية ... ترى الدعوة السلفية أن الفاتورة التى يُطالب الإسلاميون بدفعها تمثل خصمًا من أحكام شرعية قطعية لا يمكن بحال قبولها، ومن ثمَّ أعرضنا عن الحياة السياسية بمفهومها المعاصر، وانصرفنا إلى الدعوة إلى إصلاح المجتمع: حكامًا ومحكومين، وإلى التزام الجميع بشرع الله، ومن الطبيعى لدعوة اختارت أن تنأى بنفسها عن المشاركة فى النظام الديمقراطى لأسباب شرعية أن تنأى بنفسها عن مناقشة تفاصيله، وأن تستوى عندها فيه خياراته. وقد دأبت الدعوة السلفية على مهاجمة الديمقراطية عبر العديد من الأدبيات واللقاءات المسجلة كسلسلة: «السيادة للقرآن لا للبرلمان» لمحمد إسماعيل المقدم، وكتاب «الديمقراطية فى الميزان» لسعيد عبد العظيم.

ولكن الذى حدث بعد الثورة أن تم الانتقال بسهولة ويسر إلى الضفة الأخرى دون سابق تمهيد أو معاناة بحث وتدقيق، فكان القرار السلفى بإنشاء عدة أحزاب لخوض غمار التجربة الديمقراطية وما استتبعه من تقديم التنازلات التى أنكرها الشحات قبل ذلك على جماعة الإخوان (كاعترافه بحق المرأة فى الترشح للمجالس البرلمانية، والاعتراف بالأحزاب المؤسسة بعيدًا عن المرجعية الإسلامية، والاعتراف بحق الأقباط فى الترشح للمناصب العامة عدا رئاسة الجمهورية بطبيعة الحال)، وهى اجتهادات حركية نبعت من مراعاة المصلحة ولم تقف عند حدود النصوص، بل ضمت إليها الركن الثانى من أركان الفتوى وهو إدراك الواقع.

تفسير هذه التحولات السلفية الحادة بعد الثورة لا تخرج عن تفسيرين:

- **الأول**: أن هذه التحولات جاءت نتيجة قناعات فكرية حقيقية مؤسسة على اجتهادات فقهية جديدة تؤسس لنظرة سلفية جديدة للواقع السياسى وكيفية التعامل مع مفرداته وآلياته ـ وإن كان هناك شك تجاه هذه القناعات؛ إذ يصر كثير من الرموز السلفية على ترديد المقولات القديمة ذاتها حتى فى ظل التجاء السلفيين إلى تأسيس أحزاب تعمل وفق آليات الديمقراطية.
- **الثانى**: أن هذه التحولات إنما جاءت من باب «البراجماتية» التى لا تعبر عن تغير فكرى حقيقى خاصة وأن فتاوى الكثير من «مشايخ» السلفية كانت جازمة فى تحريم الديمقراطية، حتى وإن تمت ممارستها ممارسة سليمة صحية وسمحت بدمج الإسلاميين فيها؛ ففى فتوى سابقة للقيادى فى الدعوة السلفية الشيخ/ سعيد عبد العظيم سئل فيها عن حكم دخول مجلس الشعب قال فيها[1]: «فالديمقراطية دين عند أهلها ووثن يُعبد من دون الله، و ليست هى عبارة عن إجراءات انتخابية أو اقتراع وفق صناديق الإنتخاب بل هى دين عند أهلها كما أن الإسلام دين عن أهله، و قد تأتى صناديق الإقتراع بملاحدة أو زنادقة (ولن يجعل الله للكافرين على المؤمنين سبيلًا) ومن الوهم أن نعتبرها مثل الشورى الإسلامية، ففى النظام الديمقراطى تجرى الشورى فى الأمور التى وردت فيها النصوص الشرعية، ويُستشار فى ذلك من لا دين عنده على عكس ما يحدث فى الشورى عند المسلمين فلا يجوز أن نتشاور مثلًا فى منع الخمر أو إباحتها، لقد انتهج بعض الدعاة خطابًا سياسيًّا ديمقراطيًّا و خطابًّا شعبيًّا دينيًّا و هذا من التناقض المريب، والوصول إلى الحكم لا يبرره؛ إذ هدفنا هو مرضاة ربنا، و الغاية لا تبرر الوسيلة كما نرفض أيضًا مناداة البعض بالإصلاح الديمقراطى و إقامة حياة ديمقراطية سليمة ـ كما يقولون ـ إلى غير ذلك من التعبيرات الممجوجة و الفاسدة». والبراهين التى أقامها عبد العظيم كدليل على صحة فتواه لم يتغير

١ـ فتوى منشورة على موقع طريق السلف. http://www.alsalafway.com/cms/fatwa.php?action=fatwa&id=28

منها شىء حتى نقول إن تغير الواقع أدى به إلى تغير فتواه فصناديق الانتخابات من الممكن أن تأتى بملاحدة وزنادقة على حد تعبيره! كما أن واقع المشاركة الديمقراطية يفرض على السلفيين القبول بما أنكروه على غيرهم ـ وخاصة جماعة الإخوان المسلمين ـ من جواز ولاية غير المسلم وولاية المرأة.

- ويبقى التفسير الثانى هو الأقرب إلى القبول خاصة فى ظل ندرة الكتابات الفكرية والفقهية المعمقة التى تعالج مثل هذه الإشكاليات المشار إليها، والتى تؤسس لرؤية سلفية جديدة تجاه الديمقراطية وقيمها وآلياتها، وهى الرؤية التى كان من الممكن أن تسهم فى معالجة الإشكاليات بدلًا من الاكتفاء بـ «التحريم» الذى هو أسهل السبل وأيسرها.

إشكالية التجديد وديمومة الاجتهاد

أحد أهم الإشكاليات التى يعانى منها الخطاب السلفى المعاصر حالة الجمود التى يتسم بها والتى منعته من ممارسة حقه فى الاجتهاد الدائم والمستمر فى النوازل والمستجدات، حتى إننا لم نرَ إسهامات سلفية واضحة فى معالجة قضايا المجتمع المستجدة والملحة سواء على المستوى السياسى أو الاقتصادى أو الاجتماعى أو الثقافى ... إلخ. ففى بيان صادر للتعريف بالدعوة السلفية بعنوان: « الدعوة السلفية .. من نحن ؟ وماذا نريد ؟» عرضت الدعوة السلفية لرؤيتها فى مجالات شتى فقالت[1]: وفى السياسة وأنظمة حياة المجتمع:

نسعى إلى إقامة دين الله فى الأرض وسياسة الدنيا به وإيجاد فروض الكفاية كلِّها:

١ـ الدعوة السلفية .. من نحن وماذا نريد؟. بيان منشور على موقع صوت السلف بتاريخ ٢٩ رمضان ١٤٣٢هـ، ٢٨ أغسطس ٢٠١١.

٥٦١٥=http://www.salafvoice.com/article.php?a

من نظام تعليم:

يرتقى بأبناء الأمة ويُخَرِّج لنا أجيالًا تفهم دينها وتعمل به وتُكَوِّن كفاءات فى جميع مجالات الحياة ـ مِن طب وهندسة وفيزياء وزراعة وصناعة وكلِّ الأنشطة الإنسانية ـ تقود الأُمَّة إلى النهوض من رقدتها وتضعها أمام كل الأمم.

ومن نظام إعلامى:

واعٍ يقوم على الصدق والأمانة وتوضيح الحقيقة ومحاربة المبادئ المخالفة للشرع والشهوات المغوية والشبهات المضلة.

ومن نظام قضائى:

عادل يقوم على القسط الذى شرعه الله، وجزءٌ منه نظام العقوبات الإسلامى؛ مِن حدود وردت فى كتاب الله وسنة رسوله ـ صلى الله عليه وسلم ـ بضوابطها الشرعية وتعزيرات لردع المفسدين، وهذه كلها لا تخيف أحدًا مِن أهل الخير والصلاح بل بها تقوم السماوات والأرض؛ لأنها العدل وليس ما اخترعه البشر من عقوبات أو قضاء بخلاف الشرع ما جرَّ على الناس إلا مزيدَ الفساد للمجتمع ونشرَ الظلم والمنكر فيه.

ومن نظام اقتصادى:

يهدف إلى تحقيق التكافل بين الطبقات الاجتماعية بلا غنى مطغٍ ولا تسليطٍ لرأس المال ولا فقرٍ مُنسٍ يقهر الطبقات الفقيرة الكادحة، بل يجد كلُّ واحد كفايتَه ويتقاسم الناس فيه الخير والرخاء والثروات بنظام الزكاة، ويتجنب النظام الربوى وأنظمةَ الميسر والقمار المتفرعةَ عنه، كما يحافظ على الملكية الخاصة ويمنع مصادرة الأموال بغير حق طالما اكتسبها صاحبُها بالحلال مهما بلغت طالما أدى ما عليه، كلُّ هذا مع الانفتاح

على العالم ـ وأَوَّلًا العالم العربى والإسلامى ـ لتحقيق الخير للأمم والشعوب فى ظل الشرع.

والملاحظ أن هذه الرؤية لم تُعِرْ بالًا للتفصيلات الضرورية، ولكنها اكتفت بالإجمال فى موضع التفصيل دون أن تجهد نفسها فى نحت رؤية اجتهادية تجديدية تراعى حاجات المجتمع المتجددة وتلقى الضوء على رؤية التيار السلفى لمثل هذه القضايا الملحة، رغم أن ممارسة الفعل الاجتهادى هى الرئة التى يتنفس منها المجتمع ويستطيع من خلالها مسايرة حركة الكون.

ويبدو أن منهج دراسة العقيدة لدى الاتجاه السلفى قد ترك أثره فى منهجهم الاجتهادى؛ فميلهم إلى الظاهر والتزامهم الصارم بالنصوص ووقوفهم عند حدود الألفاظ دون النظر إلى سياق ورودها ودلالاتها القريبة والبعيدة نتج عنه نزعة ظاهرية فى تناول قضايا الاجتهاد.

كما أن الغلو فى التزام أى مذهب أو منهج فقهى قد يؤدى ـ غالبًا ـ إلى نوع من الإغراب والشذوذ. وهذا ما وقع فيه الظاهرية ـ الذين رفعوا شعار السلفية عنوانًا لمنهجهم الاجتهادى ـ حينما أوغلوا فى اتباع ظواهر النصوص، فانتهوا إلى مناقضة المقصود منها أحيانًا كثيرةً. كما كانت المغالاة فى ملاحظة المعانى والعلل والمقاصد مسلكًا جنح بأصحابه إلى تعميم ما لم يقصد تعميمه أو تجاوز ما ينبغى الوقوف عند حدوده[1].

فالتيار السلفى يعانى من ندرة حقيقية فى الفقهاء الراسخين فى عالم الفقه أصحاب الملكات الفقهية القوية[2] فى تأصيل الاجتهاد الشرعى المعالج لقضايا العصر المتجددة، ربما كان ذلك راجعًا فى وجه منه إلى توجيه الاهتمام السلفى لدراسة علوم الحديث المختلفة (كعلم مصطلح الحديث وعلم الرجال وخلافه) على حساب

١ـ حسن عبد الرحمن بكير، الاجتهاد بين التأصيل والتجديد، ص ٣٣٢ .

٢ـ من الممكن أن تجد كثيرًا مما أسميه الفقهاء النقلة الذين يبرعون فى نقل الفقه المبثوث فى كتب التراث دون القدرة على معالجة مسائل العصر المتجددة .

دراسة الأحكام الفقهية المستنبطة من الحديث، كما أن النظرة السلفية الدونية للفقه المذهبى أثرت كثيرًا على تربية الملكة الفقهية القادرة على تخريج المسائل وإلحاق الفروع بالأصول وما شابه ذلك.

بل إن كثيرًا من الإشكاليات التى يعانى منها التيار السلفى ترجع إلى توقف عملية الاجتهاد والالتجاء إلى منطقة التحريم فرارًا من مشقة الفعل الاجتهادى، كإشكالية التعامل مع الديمقراطية وتكوين الأحزاب وجواز ترشيح المرأة للمجالس النيابية وولاية غير المسلم فيما عدا الولايات العامة ـ والموقف من الفنون والآداب ... إلخ.

إشكالية تطبيق الشريعة والاختباء خلف الشعار

يمكن القول: إن المطالبة بتطبيق الشريعة تمثل مركز الثقل فى بنية الخطاب السلفى، بل عموم خطابات الفصائل الإسلامية الأخرى، والتى بات يتمحور مشروعها وسبب وجودها حول المطالبة بتطبيق الشريعة، وكان من الطبيعى أن نظل أسرى منطقة الشعار دون السؤال عن حقيقته وكنهه وما تعنيه كلمة تطبيق الشريعة وما تحمله من مضامين يمكن تحويلها إلى إجراءات على أرض الواقع.

ولكن الثورة المصرية فرضت علينا أن نعيد إنتاج السؤال: ما المقصود من شعار تطبيق الشريعة ؟

يعرف الشيخ مناع القطان الشريعة بقوله: الشريعة الإسلامية فى الاصطلاح: ما شرعه الله لعباده من العقائد و العبادات والأخلاق والمعاملات ونظم الحياة، فى شعبها المختلفة لتنظيم علاقة الناس بربهم و علاقاتهم بعضهم ببعض وتحقيق سعادتهم فى الدنيا والآخرة. فشريعة الله هى المنهج الحق المستقيم، الذى يصون الإنسانية من الزيغ والانحراف، ويجنبها مزالق الشر، ونوازع الهوى، وهى المورد العذب الذى يشفى علتها، ويحى نفوسها، وترتوى بها عقولها؛ ولهذا كانت الغاية من تشريع الله استقامة الإنسان على الجادة، لينال عز الدنيا وسعادة الآخرة.

قول القطان يضعنا أمام تعريف واسع يتخطى حدود النظرة الضيقة التى ما زالت متلبسة بأذهان العديدين الذين يحصرون تطبيق الشريعة فى تطبيق الحدود أو فى إصلاح المنظومة القانونية وفقط، حتى لو اجتهدوا فى نفى ذلك فإن دلائل الواقع تثبت عكس ادعائهم.

فبحسب التعريف السابق فإن أحكام الشريعة الإسلامية تنقسم إلى ثلاثة أقسام، هى:

أ ـ **أحكام اعتقادية**: وهى المتعلقة بذات الله تعالى وصفاته، وبالإيمان به وبرسله وباليوم الآخر وما فيه من حساب وثواب وعقاب.

ب ـ **أحكام أخلاقية**: وهى الأحكام المتعلقة بأمهات الفضائل، كالصدق والوفاء والصبر والأمانة.

ج ـ **أحكام عملية**: وهى الأحكام المتعلقة بأعمال الإنسان، وهى نوعان: **عبادات**: وهى الأحكام الشرعية المتعلقة بأمر الآخرة، والتى يقصد بها التقرب إلى الله وحده، كالصلاة والصيام، **معاملات**: وهى الأحكام المتعلقة بأعمال الإنسان وتصرفاته التى يقصد بها تحقيق المصالح الدنيوية، أو تنظيم علاقته مع فرد أو مجتمع، كالبيوع والرهن والشركة والقوانين اللازمة لتنظيم حياته وضبط شئونه.

حتى إن القطب السلفى د/ ياسر برهامى عندما سئل عن المقصود بالشريعة لم يبعد فى تعريفه عما سبق فقال [1]: والمقصود من الشريعة الإسلامية هو: القيام لله ـ تعالى ـ بمقامات الإسلام، والإيمان، والإحسان، التى بينها النبى ـ صلى الله عليه وسلم ـ فى حديث جبريل ـ عليه السلام ـ الطويل، وكذلك أنظمة الحياة الإسلامية فى السياسة، والاقتصاد، والقضاء والحدود، والحرب والسلم، ونظام الأسرة، والنظام الاجتماعى، والتكافل، والإعلام، والحسبة، وغيرها من فروض الكفاية، مع بيان أن الشريعة الإسلامية لا تقتصر على مجرد الحدود أو العبادات، بل هى منهج ربانى شامل لجميع جوانب الحياة مِن العقيدة، والعبادات، والسلوك والأخلاق، والمعاملات.

١ـ ياسر برهامى فتوى منشورة على موقع صوت السلف http://www.salafvoice.com/article.php?a=5744&mode=r

المفاجأة هنا أن معظم ما اشتمل عليه مفهوم الشريعة من دلالات ومعانٍ يقع عبء تطبيقه على المجتمع ذاته عبر العلماء والدعاة والمربين وغيرهم وليس على الدولة التى تختص بجزء منه وليس الكل.

حتى فى مجال القوانين ذاتها فإن المفاجأة أن المخالف منها لأحكام الشريعة جزء قليل وليست كل المنظومة مخالفة للشريعة كما يفهم البعض أو كما تم إفهامه بذلك.

يقول القرضاوى: (القوانين الوضعية تتفق فى كثير من الأحوال مع الشريعة الإسلامية، ولكن أبرز ما تخالف فيه الشريعة الإسلامية القوانين الوضعية القانون الجنائى، التشريع الجنائى أو الجزائى أو العقابى الذى يعنى بتضمن الحدود والقصاص، الحدود اللى هى العقوبات المقدرة حقا لله ـ تبارك وتعالى ـ والقصاص النفس بالنفس)[1].

بل إن الدكتور جمال المراكبى، (أحد أعضاء مجلس شورى العلماء، الذى يضم محمد حسان، ومحمد حسين يعقوب)، حصر المواد المخالفة للشريعة فى مواد قليلة جدًا؛ حيث اعتبر أن تطبيق الشريعة الإسلامية الذى تنادى به التيارات الإسلامية سيقتصر على تغيير ٧ مواد فى القانون الجنائى، تخص عقوبات السرقة والزنى والقتل والسب، لتحل محلها العقوبات الواردة فى الشريعة، ومادة واحدة فى القانون المدنى الخاصة بالبنوك.

هذه الإشكالية أدت إلى تراجعات على أرض الواقع لا تخطئها العين، فمحدودية مفهوم تطبيق الشريعة فى الخطاب السلفى الحركى أدت إلى نوع من الإحالة على الدولة المركزية من أجل القيام بهذه المهمة، رغم أن تعريفات قادة التيار السلفى تعترف باتساع المفهوم حتى يشمل كل المناحى التى ذكرناها.

والانتقال من منطقة الشعار إلى فضاء التطبيق الفعلى والعملى يستلزم بناء الخطوات الإجرائية من أجل القيام بالجهد المجتمعى المطلوب فى تحقيق الإسلام ومبادئه فى حياة الناس. وما يستتبعه من وضعها فى منطقة الاختبار من حيث الفعالية وعدمها

١ د/ يوسف القرضاوى، برنامج الشريعة والحياة، قناة الجزيرة.

وملاءمتها للواقع أو مجافاتها له، بل وسيختبر مدى قوة التيار السلفى فى إحداث النهضة المجتمعية والأخلاقية بدلًا من الارتكان على حائط الدولة الذى كان يريح الضمير ولكنه كان أبعد ما يكون عن الواقع.

إشكالية الحريات المسكوت عنها

حديث الحريات ما زال حديثًا غائبًا فى خطاب التيار السلفى، وإذا ما استثنينا توقيع القيادات السلفية على وثيقة الأزهر فإننا أمام تجاهل مرعب بشأن الحريات والنظرة السلفية منها؛ فالحريات العامة والخاصة ليست من قبيل الترف ولا التسلية بل هى الدعامة الرئيسة لنهوض حركة المجتمع وديمومة فعل الإبداع والابتكار.

والسلفيون فى نظرتهم للحريات يرون أن منظومة الحريات فى النهج الديمقراطى مرفوضة قطعًا فى بعدها الفكرى ولا يمكن أن تقبل؛ لأن الحرية بهذا المعنى تتضمن حرية الكفر والإلحاد أو ممارسة ما حرمته الشريعة. ويعتبر السلفيون أن مبدأ الحرية الفردية لا تنتهى إلا عندما تبدأ حرية الآخرين مفهوم يستحيل قبوله فى الساحة الشرعية، ويطرح السلفيون بدلًا من ذلك منظومة حريات منبثقة مما كفلته الشريعة للإنسان من حريات. أما مفهوم الحريات بتفصيله العملى وهو حق التعبير وحق التنظيم وحق المعلومات فيعتمد على مدى تأطيره بالحدود الإسلامية؛ حيث تعتبر مقبولة فقط إن كانت فى حدود ما تجيزه الشريعة. ويتفاوت السلفيون فى تأصيلهم لقضية مسئولية الدولة فى كفالة الحريات، ففى حين يرى البعض أنه من واجبات الدولة لكن لا تسقط شرعيتها إن فرطت به فإن الآخرين يرون الشرعية تسقط بقمع الحريات الشرعية[١].

هذه النظرة السلبية للحريات لا يوجد ما يبررها خاصة أن مبدأ الحريات ـ كما يقول القرضاوى[٢] لم يكن «قد جاء نتيجة تطور فى المجتمع، أو ثورة طالبت به، أو نضوج

١ـ د/ سعد الفقيه، السلفيون والديمقراطية .. دراسة لا بد منها، دراسة منشورة بموقع مركز الخليج لدراسات التنمية.

https://www.gulfpoliciescom/index.php?option=com_content&view=article&id=602:2012

31-47-07-09-04-catid=147:2011&49-45-19-04-01

٢ـ د/ يوسف القرضاوى، فتوى منشورة على الموقع الخاص بفضيلته.

وصل إليه الناس، وإنما كان مبدأ أعلى من المجتمع فى ذلك الحين.. جاء مبدأ من السماء، ليرتفع به أهل الأرض، جاء الإسلام ليرقى بالبشرية، بتقرير هذا المبدأ، مبدأ حرية الاعتقاد، وحرية التدين».

تهميش قضية الحريات فى الخطاب السلفى جاء كرد فعل عنيف على خطاب الحريات اللامسئول الذى نادت به «بعض» القوى العلمانية، والتى أضرت ضررًا بالغًا بقضايا الحرية عندما تبنت أجندات خارجية تسعى إلى تسييد المنظومة الغربية، خاصة فيما يتصل بمجال الأسرة والعلاقة بين الرجل والمرأة وحق التعبير والإبداع فى تناول «المقدس» بزعم تحطيم «التابو» ... إلخ.

هذه النظرة العلمانية المتطرفة أدت إلى جفول الخطاب السلفى (وهو جفول غير مستساغ) عن اقتحام قضايا الحريات بجرأة تليق بأهميتها ووضعيتها داخل الخطاب الإسلامى بصفة عامة.

فالخطاب السلفى يعانى فقرًا واضحًا فى الحديث عن حقوق المرأة بعيدًا عن أحاديث العموم التى تتناول حقوق المرأة فى الإسلام دون التطرق إلى نظرة التيار السلفى إلى حقوقها فى ضوء مستجدات العصر الحالى، من حيث توليها الوظائف العامة والقيادية واشتغالها بالعمل السياسى، كما أننا لم نرَ جهدًا سلفيًّا واضحًا فى التأسيس لحريات ما بعد الثورة ونظرة التيار لحرية الإبداع والتعبير.

كما أن السؤال المركزى هنا هل الأصل فى الحريات الحظر أم الإباحة؟

أظن أن الإجابة على هذا السؤال ستحدد النظرة التفصيلية للتيار السلفى فى موضوع الحريات.

---

htmlhttp://qaradawi.net/fatawaahkam/30.18-08-11-01-12-2011-5393/